S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1167
14 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ويتضمن التقرير استكمالا يشمل الأحداث التي وقعت في ليبريا منذ صدور تقريري الأخير، المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/1006)، وكذلك توصيات فيما يتعلق بالتخطيط لمشاركة الأمم المتحدة في حفظ السلم في ليبريا مستقبلا.

ثانيا - الجوانب السياسية

ألف - مهمة المبعوث الخاص للأمين العام في ليبريا

٢ - أبديت، في تقريري الأخير (S/1994/1006)، قلقي المتزايد إزاء سير الوضع في الآونة الأخيرة وإزاء انعدام التقدم في عملية السلم في ليبريا. وقد أحطت مجلس الأمن علما بأني قررت أن أرسل إلى ليبريا بعثة لتقصي الحقائق برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، بصفته مبعوثا خاصا، لاستعراض الوضع بالتشاور مع ممثلي الخاص في ليبريا، السيد ترفور غوردن سومرس، وذلك من أجل مساعدتي على تحديد الخيارات المتاحة فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة مستقبلا في تيسير عملية السلم في هذا البلد.

٣ - وكان ممن اجتمع بهم مبعوثي الخاص خلال البعثة التي قام بها، في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ آب/أغسطس، ممثلون للحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، وقادة الفصائل، وشخصيات ليبرية بارزة أخرى. وقد أجرى مشاورات مع اللواء جون إيننغر، القائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ومع القس كنعان بنانا، الشخصية البارزة التي أوفدتها منظمة الوحدة الافريقية إلى ليبريا. كما اجتمع المبعوث بالرئيس الغاني جيري رولنغز، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبالسيد هنري كونان بيدي، رئيس كوت ديفوار.

٤ - وفيما يلي أهم النتائج التي خلص إليها مبعوثي الخاص:

161094 151094 151094 94-39964

(أ) إن إدارة شؤون ليبريا قد تأثرت تأثرا خطيرا بعجز مجلس الدولة المؤلف من خمسة أعضاء، عن التوصل إلى توافق آراء بشأن معظم المسائل. وبالافتقار إلى الموارد المتاحة للحكومة لكي تدير شؤون البلد؛

(ب) لم تبد الفصائل الالتزام والإرادة السياسية اللازمين لتنفيذ اتفاق كوتونو (S/26272، المرفق). وتساهم صعوبات القيادة والسيطرة، داخل الفصائل، في عدم استقرار حالة الأمن وعدم إحراز نجاح في عملية نزع السلاح. ويضاف إلى ذلك أن تدفق الأسلحة والذخائر إلى مختلف الفصائل يزيد من حدة الأزمة؛

(ج) إن هناك عددا من المسائل الهامة المتصلة بالعملية الانتخابية لا يزال بلا أجوبة، ومن بينها النظام الانتخابي اللازم اعتماده، وإعادة اللاجئين إلى بلدهم، والموارد اللازمة لإجراء الانتخابات؛

(د) إن محدودية التمويل المتاح لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تشكل عاملا هاما في إعاقة هذا الفريق عن الاضطلاع بمسؤولياته وفقا لاتفاق كوتونو. فهو لا يستطيع تأمين سلامة المراقبين العسكريين العزل من السلاح التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، على النحو الذي يستوجبه الاتفاق المذكور والاتفاقات التي جرى التوصل إليها بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

٥ - وقد أشار المبعوث الخاص إلى أن هناك عددا من الدروس المستخلصة خلال العام الماضي فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق كوتونو، وأنه يمكن، على هذا الأساس، أن تجري الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تحسينات في المفهوم الأولي الذي تستند إليه العلاقة بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. في هذا الصدد، قدم المبعوث الخاص التوصيات التالية بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به البعثة مستقبلا في ليبريا:

(أ) ينبغي أن تجري الأمم المتحدة مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن الاستراتيجية المقبلة لهذه الجماعة فيما يخص فريق المراقبين العسكريين التابع لها، ودور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بالنسبة لهذه الاستراتيجية؛

(ب) ينبغي أن يكون الدعم السياسي من جانب المجتمع الدولي لجهود حفظ السلم على الصعيد الإقليمي التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبريا مصحوبا بما يحتاج إليه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة من دعم مالي هام لكي يستطيع الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية؛

(ج) بالنظر إلى الوضع الأمني في البلد، وإلى عجز فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عن تأمين الحماية اللازمة للمراقبين العسكريين العزل من السلاح، التابعين

لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ينبغي تخفيض هذه البعثة إلى زهاء ثلث قوتها المأذون بها في الوقت الحاضر، والبالغة ٣٦٨ فردا (ضمنهم عناصر الدعم الهندسي والطبي)؛

(د) فيما يتعلق بالأمن الداخلي، ينبغي أن تعالج مسألة تكوين جيش وطني، وينبغي أن توفر الحكومات المانحة المساعدة التقنية وسائر الموارد اللازمة لتكوين جيش جديد.

٦ - وفي الختام، أشار المبعوث الخاص إلى أن العالم على ما يبدو غير مهتم اهتماما كبيرا بمعاناة شعب ليبريا، لأن ليبريا بلد صغير قليل السكان. وقال إنه، رغم تسليمه بأنه يمكن، إلى حد ما، فهم هذا الموقف، يؤكد أن التجربة قد دلت، في أماكن أخرى، على أن التقاعس عن تعبئة الموارد اللازمة، في مرحلة مبكرة، يمكن جدا أن يؤدي، إلى عمليات أكبر تكلفة في مرحلة لاحقة. وأشار أيضا إلى أن الأزمة الحاصلة في ليبريا، إذا تركت لحالها؛ ستؤثر، بلا ريب، في استقرار جيران هذا البلد المباشرين، كما هو حاصل بالفعل، فضلا عن استقرار غرب افريقيا.

٧ - وبعد فترة قصيرة من مغادرة المبعوث الخاص لليبريا، وقعت عدة أحداث هامة أثرت في عملية السلم. أولا، قام الرئيس الغاني جيري رولنغز رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بعقد اجتماع في اكوسومبو، غانا، في ٧ أيلول/سبتمبر، لرؤساء الفصائل المتحاربة من أجل النظر في التأخرات المستمرة في تنفيذ اتفاق كوتونو. وقد حضر الاجتماع تشارلز تايلور، قائد الجبهة الوطنية القومية الليبرية، والحاجي كرومه ووفد عن الجنرال روزفلت جونسون، يمثلان جناحي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا، والجنرال حزقيا بوين، رئيس أركان القوات المسلحة الليبرية. وامتنع كل من مجلس ليبريا للسلم وقوات لوفا الدفاعية عن حضور الاجتماع، مع أنهما دعيا إليه. وحضر الاجتماع ممثلون عن الحكومة الوطنية الليبرية الانتقالية ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ليقوموا فيه بدور تسهيلي. وتكلل الاجتماع بإبرام اتفاق مكمل لاتفاق كوتونو في يوم ١٢ أيلول/سبتمبر . ولم يوقع على الاتفاق الجناح التابع للجنرال جونسون في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا، لكنه، رغم ذلك، بعث برسالة إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا يعلمه فيها بقبوله للاتفاق.

٨ - ثانيا، اجتمع المؤتمر الوطني الليبري، وهو يمثل مبادرة من قبل المواطنين، في ٢٤ آب/أغسطس للتداول في عملية السلم الكثيرة الجوانب. وبعد جلسات مطولة استمر عقدها حتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات بشأن عملية السلم، ثم توقف عن عقد المزيد من المشاورات لفترة شهرين يعتزم بعد انقضائها الانعقاد من جديد لتقييم التقدم المحرز فيما يتصل بنزع السلاح وتسريح المحاربين.

٩ - ثالثا، قامت مجموعة منشقة عن القوات المسلحة الليبرية بمحاولة انقلابية في ١٥ أيلول/سبتمبر، ضد الحكومة الوطنية الليبرية الانتقالية. ونجح فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في إحباط المحاولة الانقلابية.

باء - اتفاق اكوسومبو

١٠ - كان الهدف من اتفاق اكوسومبو إضافة تفاصيل جديدة إلى جوانب اتفاق كوتونو المفرطة في التعميم أو التي يتبين لأسباب أخرى، قصورها عند التنفيذ. وقد أعاد هذا الاتفاق تأكيد اتفاق كوتونو باعتباره الإطار الوحيد للسلم في ليبريا. كما سعى إلى تعزيز دور الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية في حكم البلد خلال الفترة الانتقالية، بإعطائها دورا مركزيا أكبر في الإشراف على تنفيذ اتفاق كوتونو وفي مراقبته. وفي هذا الصدد، نص الاتفاق على أنه ينبغي أن تتخذ جميع قرارات مجلس الدولة بالأغلبية البسيطة، على خلاف الحكم الوارد في اتفاق كوتونو الذي ينص على توافق الآراء، والذي جعل المجلس عاجزا عن التوصل إلى قرارات. وسيجري تغيير المرشحين لعضوية مجلس الدولة، بحيث يعين كل من موقعي الاتفاق (القوات المسلحة الليبرية، والجبهة الوطنية القومية الليبرية، وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا) عضوا جديدا واحدا. أما العضوان الباقيان، اللذان يمثلان الليبريين العزل، فسيعين واحدا منهما المؤتمر الوطني الليبري، وسيشترك في تعيين الآخر حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا والجبهة الوطنية القومية الليبرية. وسيوسع الاشتراك في الجمعية التشريعية الانتقالية بزيادة ١٣ ممثلا من مختلف المقاطعات.

١١ - وفيما يتصل بالجوانب العسكرية، دعا اتفاق أكوسومبو إلى إعادة إقرار وقف إطلاق النار فورا، ونص على مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بتنفيذه، وفض اشتباك القوات، ومسؤوليات الفصائل فيما يخص جمع المحاربين ونزع سلاحهم. كما نص على مجموعة أكثر واقعية من حوافز التسريح، شملت وضع ترتيبات خاصة بالأمن الداخلي والتخطيط لإنشاء جيش وطني جديد. وتوقع الاتفاق أنه، إذا تحقق نزع السلاح والتسريح وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، فسيصبح بالإمكان إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

١٢ - وحدد اتفاق أكوسومبو، كذلك بوضوح أكبر سلطات الانفاذ التي يتمتع بها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبذلك، وفر للحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية دورا مركزيا أكبر وأوضح، تحديدا، أنه إذا رفض أحد الفصائل، أو رفضت إحدى المجموعات أن يكف أو تكف عن القيام بأعمال تمثل انتهاكا للاتفاق، فسيكون للحكومة الانتقالية، متعاونة مع الفريق المذكور، سلطة استخدام القوة اللازمة والمتاحة لتأمين الامتثال. ويقضي الاتفاق، علاوة على ذلك، بأن تبرم الحكومة الانتقالية، مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا اتفاقا بشأن حالة القوات.

١٣ - وتصادف إبرام الاتفاق مع تصاعد القتال داخل وحول غبارنغا، مقر الجبهة الوطنية القومية الليبرية، أثر تعرض هذه الجبهة لهجوم من حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا - جناح كرومة، وتحالف مجلس ليبريا للسلم، وجبهة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا - جناح جونسون، والقوات المسلحة الليبرية، والوزراء المنشقين من الجبهة الوطنية القومية الليبرية. وأفاد بعض التقارير أن

هذا الهجوم نفذ بدعم سري من بعض العناصر في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

١٤ - وصار اتفاق أكوسومبو، بعد فترة وجيزة من توقيعه، موضع جدل شديد، إذ أخذ أعضاء الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية ومجموعات المصالح الليبرية المختلفة يشككون في صحته. وأبديت تحفظات بشأن مصداقية الموقعين الذين كانوا يخوضون مواجهة عسكرية على الساحة في نفس الوقت الذي يشاركون فيه في المفاوضات الجارية في أكوسومبو. وبالنظر إلى انهيار القيادة والسيطرة داخل الفصائل أبديت شكوك أيضا في مدى قدرة موقعي الاتفاق على تنفيذ التزاماتهم. وعلاوة على ذلك، وجهت انتقادات شديدة إلى الحكم الذي يسمح للفصائل بتغيير مرشحيها في مجلس الدولة الحالي وفي مجلس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية.

١٥ - وبالنظر إلى ردود الفعل إزاء اتفاق أكوسومبو، أرسل رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفدا إلى مونروفيا في ١٧ أيلول/سبتمبر، ثم قام بعد ذلك بتوجيه الدعوة إلى شخصيات مدنية ليبرية بارزة وإلى ممثلين للمؤتمر الوطني الليبري للاجتماع معه في أكرا في ١٨ أيلول/سبتمبر. وكان الغرض من هذه الاجتماعات شرح المبررات المنطقية للاتفاق ومناقشة المسائل الباعثة على القلق والتي أدت إلى الاعتراض عليه. وأفادت التقارير بأنه، نتيجة لهذه المشاورات، قل الاعتراض على اتفاق أكوسومبو، بيد أنه حتى الآن لم يحدث تحرك في اتجاه تنفيذه.

جيم - المؤتمر الوطني الليبري

١٦ - مثل اتفاق أكوسومبو، أكد المؤتمر الوطني الليبري مجددا اتفاق كوتونو باعتباره الإطار الوحيد لاستعادة السلم وضمان الحكم السليم في ليبريا. ومثل اتفاق أكوسومبو، سعى المؤتمر الى تمكين الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية من القيام بدور مركزي أكبر في تنفيذ اتفاق كوتونو.

١٧ - وتقدم المؤتمر بعدد من التوصيات الهامة فيما يتعلق بنزع السلاح وإدارة شؤون البلد والعملية الانتخابية، وهي توصيات تتفق مع اتفاق أكوسومبو ويمكن أن تحقق تقدما في عملية السلم. ودعا المؤتمر الى وقف إطلاق النار فورا وبدون شروط. ووزع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في كافة أنحاء البلد، ونزع السلاح والتسريح الشاملين خلال ٦٠ يوما، ووضع مجموعة من التدابير العقابية، بما في ذلك اجراءات الإنفاذ، ضد الأطراف التي لا تمتثل لذلك. وأوصى المؤتمر بإنشاء لجنة تسمى لجنة الامتثال لنزع السلاح والتسريح لرصد التقدم في هذا المجال. كما أوصى بإنشاء صندوق لإنفاذ السلم والتسريح، ودعا المجتمع الدولي الى تعبئة الموارد لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ودعا الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية الى المساهمة في الصندوق بمبلغ مليون دولار. ومثل اتفاق أكوسومبو، أبرز المؤتمر أيضا أهمية إعادة تشكيل جيش وطني، ودعا في هذا السياق الى إعادة تنظيم وتشكيل القوات المسلحة الليبرية خلال الفترة الانتقالية.

١٨ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرة الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية على حكم البلد، دعا المؤتمر، شأنه في ذلك شأن اتفاق أكوسومبو، مجلس الدولة الى اعتماد نظامه الداخلي على وجه السرعة. كما دعا الى توسيع عضوية الجمعية التشريعية الانتقالية بضم ١٣ شخصا آخر يمثلون كل من مقاطعات ليبريا. وأهم نقطة اختلاف بين قرارات المؤتمر واتفاق أكوسومبو تتمثل في أن المؤتمر دعا الى الإبقاء على أعضاء مجلس الدولة الحاليين، ومنح رئيسه مهام رئيس الدولة، في حين سمح اتفاق أكوسومبو للفصائل باستعراض مركز من يعينوهم واجراء تغيرات في العضوية الحالية.

١٩ - وفيما يتعلق باجراء الانتخابات، اتفق كل من اتفاق أكوسومبو والمؤتمر الوطني الليبري على إطار زمني متماثل، يحدد فيه موعد اجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ تقريبا. ولكن في حين لم يتعرض اتفاقا كوتونو وأكوسومبو للنظام الذي سيعتمد لاجراء الانتخابات، اقترح المؤتمر الإبقاء على النظام الساري، الذي يقوم على الأغلبية المطلقة، في انتخاب الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الشيوخ، مع التحول الى نظام التمثيل النسبي في انتخابات مجلس النواب.

٢٠ - وسلم المؤتمر بدور رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في تيسير عملية السلم، ودعاه الى مواصلة مشاوراته مع الليبريين وفيما بينهم في سعيه لإقرار السلم في البلد.

٢١ - وجاءت محاولة الانقلاب التي قام بها منشقون داخل القوات المسلحة الليبرية في وقت كانت الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية تسعى فيه الى إعادة الجيش الى وضعه الدستوري. وكان هذا القرار موضع تأييد من المؤتمر الوطني الليبري الذي دعا الى إعادة تنظيم وتشكيل القوات المسلحة الليبرية بحيث تعبر عن التوازن الجغرافي والإثني. وعقب قيام فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بتحركه الحاسم لإنهاء محاولة الانقلاب، تم بصورة جزئية نزع سلاح القوات المسلحة الليبرية في ثكناتها في مركز باركلي للتدريب وفي معسكر شفلين. غير أن الأنباء أفادت بأن بعض عناصر القوات المسلحة الليبرية ربما تكون قد انضمت الى مجلس ليبريا للسلم و/أو جناح جونسون في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا في جهودهم ضد الجبهة الوطنية القومية الليبرية. وازداد تعقيد العلاقات بين القوات المسلحة الليبرية والحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية من جراء محاولة رئيس مجلس الدولة إبعاد رئيس الأركان الحالي، الذي رفض التنحي وأيده في ذلك المرشح البديل له والقيادة العليا للقوات المسلحة الليبرية.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - الحالة في الواقع

٢٢ - كما أوضحت في تقريري المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس (S/1994/1006)، تشكل في تموز/يوليه ١٩٩٤ ائتلاف للقوى بين القوات المسلحة الليبرية ومجلس ليبريا للسلم وجناح جونسون في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا. وأفادت الأنباء أن الهدف الرئيسي للائتلاف، الذي أيده وزراء منشقون من

الجبهة الوطنية القومية الليبرية في الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، يتمثل في هزيمة تشارلز تايلور والاستيلاء على غبارنغا. وفي منتصف آب/أغسطس تقريبا، بدأت القوات تتجمع في منطقتي مناجم بونغ وكاكاتا، استعدادا للتحرك ضد غبارنغا. وثمة أنباء تفيد بأن بعض عناصر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا (انظر الفقرة ١٣ أعلاه)، وكذلك بعض الشخصيات الليبرية البارزة، ربما تكون قد دعمت تلك الجهود.

٢٣ - وقد أدت مغادرة تشارلز تايلور ليبريا في ٦ أيلول/سبتمبر لحضور اجتماع أكوسومبو الى تفاقم الانشقاق في قيادة الجبهة الوطنية القومية الليبرية، مما أتاح الفرصة لجناح الحاج كرومه من حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا لشن هجوم على غبارنغا والاستيلاء على مقر تايلور يوم ٨ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الوقت قامت الجبهة الوطنية القومية الليبرية في ٩ أيلول/سبتمبر باحتجاز ٤٣ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين العزل من السلاح، وكذلك ستة من موظفي المنظمات غير الحكومية. وأتاح انهيار هيكل القيادة والتحكم في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية القومية الليبرية، والاستيلاء على مقر تايلور في غبارنغا، الفرصة لقوات الائتلاف لشن سلسلة من الهجمات على قوات تايلور في المنطقتين الشمالية والشرقية من البلد.

٢٤ - وعلى مدار الشهور القليلة الماضية، بسط مجلس ليبريا للسلم سيطرته على عدد من المقاطعات في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد. ويبدو أن الجبهة الوطنية القومية الليبرية تسيطر الآن على أجزاء من مقاطعتي ينمبا وبونغ، وكذلك على بعض أجزاء غراند غيده الشمالية ومارغيبي. ولا يزال جناح جونسون في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا يسيطر على مقاطعات غراند كيب ماونت وبومي ولوفا السفلى، وتمكنت من صد الغارات التي قام بها مؤخرا جناح كرومه في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا على توبمانبرغ، والتي تردد أنها لقيت مساعدة من بعض عناصر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ولا تزال مقاطعة لوفا العليا تخضع لسيطرة جناح كرومه في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا. أما مقاطعة مارغيبي خاصة الأجزاء الواقعة بين كاكاتا وكوغولا، فتشهد قتالا عنيفا بين الجبهة الوطنية القومية الليبرية وقوات الائتلاف، حيث تحاول قوات الائتلاف التحرك شمالا صوب غبارنغا.

٢٥ - وتفيد بعض التقارير أن مختلف الفصائل لا تزال تتلقى أسلحة. كما أن هناك مزاعم بحدوث تواطؤ من جانب بعض عناصر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا مع الفصائل المتحاربة، ولا سيما فيما يتصل بالأنشطة العسكرية التي تقوم بها قوات الائتلاف ضد الجبهة الوطنية القومية الليبرية. ومجرد استمرار هذه المزاعم يشكل عقبة أمام الحل السلمي للنزاع.

٢٦ - وفي الأسابيع الأخيرة، تعرض فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لخسائر من جراء الكمائن التي نصبها كل من الجبهة الوطنية القومية الليبرية وجناح جونسون في

حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا في منطقة مارغيبي. كما لقي مدنيون مصرعهم من جراء الألغام التي زرعت فيما يبدو أنه محاولة لإفشال تقدم قوات الائتلاف.

٢٧ - وبصفة عامة، تظل الحالة العسكرية غامضة، حيث تنظم الجماعات وتعيد تنظيم تحالفاتها وفقا لمصالحها القصيرة الأجل وتبعا لانهيار هياكل القيادة والتحكم داخل الفصائل. وتتجه الحالة في ليبريا إلى النقطة التي يسعى فيها قادة عسكريون لا يوجد لدى العراق منهم برنامج سياسي معين ولكن يسيطرون على عدد معين من الجنود، إلى الاستيلاء على الأراضي من أجل تدعيم موقفه في المطالبة بالسلطة. وتفيد التقارير بأنه من المرجح أن يستمر القتال سواء داخل الجبهة الوطنية القومية الليبرية أو بينها وبين الفصائل المنافسة حتى تتدعم السيطرة على غبارنغا. والقتال الحالي في ليبريا هو قتال على مستوى صغير يدور في الأدغال. ولا تمثل نتائجه انتصارات عسكرية كبرى، ولكنه يؤدي إلى وفيات معظمها في صفوف المدنيين، وتمزيق لقرى بأكملها، وانهيار لأي مظهر من مظاهر القانون والنظام. ومعظم المحاربين ليسوا مدربين تدريبا جيدا، وإنما هم شبان وصبية كثيرا ما لا يتوافر أمامهم خيار سوى أن يكونوا ضحية لتلاعب مختلف القادة العسكريين.

باء - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

٢٨ - تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لاتفاق كوتونو ولمفهوم عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، يوزع مراقبو الأمم المتحدة العسكريون العزل من السلاح إلى جانب قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي تتولى توفير الأمن لمراقبي الأمم المتحدة. ونظرا لما يواجهه فريق المراقبين العسكريين من مصاعب سوقية فقد طلبت بعثة مراقبي الأمم المتحدة من الأطراف ضمان أمن مراقبيها العسكريين وحصلت على التزام منها بذلك. وقد مضت الأشهر الأولى من هذا الوزع بصورة سلسلة. وسرعان ما اتبع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا نسق الوزع المتبع في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بعض المناطق، بما فيها غبارنغا في المنطقة الشمالية. غير أنه في تموز/يوليه من العام الحالي، ونظرا للحالة الأمنية المتدهورة بالفعل، خفض وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا من ٢٩ إلى ٢١ من مواقع الأفرقة.

٢٩ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، قامت عناصر الجبهة الوطنية القومية الليبرية باحتجاز ٤٣ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين العزل من السلاح و ٦ من موظفي المنظمات غير الحكومية في تسعة مواقع في المنطقتين الشمالية والشرقية، ومصادرة ما لديهم من وسائل نقل واتصالات ومعظم المعدات الأخرى. وحدث ذلك بعد وقت قصير من استيلاء جناح كرومة في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا على مقر تشارلز تايلور. ويعتقد أن احتجاز أولئك الأفراد ربما كان عملا متعمدا من جانب الجبهة الوطنية القومية الليبرية من أجل (١) استخدام المراقبين كدرع ضد هجمات القوات المنشقة على الجبهة الوطنية القومية الليبرية أو الفصائل المنافسة، و (٢) الحصول على مرافق يعتمد عليها للنقل والاتصالات من بعثة مراقبي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وذلك لتعزيز مجهودها الحربي.

٣٠ - وعقب نشوب الأزمة في ٩ أيلول/سبتمبر مباشرة، أجرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة اتصالات متواصلة طوال الليل والنهار مع ممثلي الفصائل، ومفاوضي الجبهة الوطنية القومية الليبرية، والبلدان المجاورة، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، من أجل تأمين الإفراج عن المحتجزين. وبناء على تعليماتي، قام ممثلي الخاص شخصيا بإبلاغ تشارلز تايلور بأن الأمم المتحدة تعتبره مسؤولا عن سلامة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وموظفي المنظمات غير الحكومية المتحجزين في منطقته، وطالب بالإفراج عنهم فورا وإعادة ممتلكاتهم. كما بعثت أيضا برسالة إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، أكدت فيها على مسؤوليات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة فيما يتعلق بأمن أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة، وحثته فيها على ممارسة ضغط على تايلور للإفراج عن المحتجزين وتذكير الفصائل الأخرى بمسؤولياتها بموجب اتفاق كوتونو عن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة.

٣١ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أفرج عن ٣٣ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ونقلوا إلى مكان أمن نسبيا. وأحبطت محاولة لانقاذ مراقبي الأمم المتحدة العسكريين المرابطين في هاربر باستخدام طائرة هليكوبتر عندما تعرضت الطائرة لإطلاق النار عليها من جانب عناصر الجبهة الوطنية القومية الليبرية، فاضطرت إلى مغادرة المنطقة بعد إنقاذ اثنين من بين ١٢ مراقبا كانوا محتجزين هناك. وفي نفس اليوم، حاولت الوحدة التنزانية في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، الموجودة في غبارنغا، التحرك مع ستة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وموظفي المنظمات غير الحكومية الستة إلى مونروفيا. وبينما كانت القافلة بين كونولا وكاكاتا في مقاطعة مارغيبي، تعرضت لكمين من جانب عناصر جناح جونسون في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا. ولقي جنديان تنزانيان مصرعهما وتوفي ثالث فيما بعد متأثرا بجراحه)، وأصيب سبعة جنود، وأسرت قوات جناح جونسون أربعة جنود، وتمكنت بعثة مراقبي الأمم المتحدة من نقل موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وبعض أفراد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية من كونولا إلى مونروفيا عن طريق الجو. غير أن المحاولات الأخرى التي بذلت من أجل الوصول إلى كاكاتا باءت بالفشل، عندما نصب جناح جونسون كمينا للكتيبة التنزانية. وقد وصلت القوات جميعها إلى كاكاتا في نهاية الأمر، غير أن الجبهة الوطنية القومية الليبرية نهبت أسلحتها ومعداتها خلال تلك العملية. ومن بين المواد التي نهبتها الجبهة حاوية تضم ٤٩٢ قطعة سلاح كان المقاتلون قد سلموها من قبل في إطار نزع السلاح، وكانت موجودة في موقع معسكر كونولا.

٣٢ - وبحلول ١٨ أيلول/سبتمبر، كان قد أفرج عن جميع المراقبين العسكريين وموظفي المنظمات غير الحكومية. وكان سلوك المراقبين أثناء احتجازهم نموذجا يحتذى من كل الوجوه. غير أن بعضا منهم، ولا سيما أولئك الذين احتجزوا في هاربر، تعرضوا لمعاملة سيئة وللضرب والترويع من قبل أولئك الذين كانوا يحتجزونهم. وقد احتفظت الجبهة الوطنية القومية الليبرية بمعظم وسائل النقل والاتصالات والمعدات الأخرى المملوكة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة، ولم يسمح، إلا في حالات قليلة، للمراقبين بأخذ ممتلكاتهم الشخصية عند الإفراج عنهم.

٣٣ - ونظرا لانهيار وقف إطلاق النار ولعجز فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، كما بينت التجربة عن توفير الأمن لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين العزل من السلاح، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لا تستطيع في الوقت الراهن تنفيذ كثير من الأنشطة المسندة إليها. ونتيجة لذلك، تم إخلاء جميع مواقع أفرقة البعثة، باستثناء تلك الواقعة في منطقة مونروفيا. كما تقرر، كتدبير مؤقت، خفض عدد أفراد البعثة من الحجم المأذون به الذي يبلغ ٣٦٨ فردا (بما في ذلك عناصر المهندسين والعناصر الطبية) إلى حوالي ٩٠ مراقبا. وبناء على ذلك، فإن القوام العسكري للبعثة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر يبلغ ١٩٠ فردا. وقد نقل بعض المراقبين إلى عمليات أخرى من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وهذا الخفض المؤقت للعنصر العسكري سيوازيه خفض مماثل في الموظفين المدنيين.

رابعا - الجوانب الإنسانية

٣٤ - منذ صدور تقريري الأخير، ازدادت كثيرا معاناة السكان في المناطق الريفية في ليبريا. وأدت الاضطرابات التي تلت القتال بين الفصائل خلال الأسابيع القليلة الماضية الى اقتلاع حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ شخص من أماكن إقامتهم المؤقتة أو الدائمة. وأكدت الرحلات الجوية التي قامت بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في مقاطعات بونغ، وغراند كيب ماونت، ولوفا، وغراند باسا، وريفر سيس، ونيمبا، ومريلاند، أن مدنا وقرى بأكملها صارت خالية وهلك كثير من سكانها. وأدى انعدام الأمن الى إغلاق جميع الطرق الرئيسية وإنهاء جميع أشكال الاتصالات في المناطق الريفية. ويحكي المشردون واللاجئون، الذين هربوا من منروفيا وعبروا حدود غينيا وكوت ديفوار، عن بشاعة القتل العشوائي والتعذيب، والاغتصاب، وتدمير الممتلكات، ونهب الممتلكات الشخصية. ويذكر اللاجئون أيضا أن آلافا من الليبريين الآخرين قد التجأوا الى مناطق الغابات ولا يمكنهم التحرك بسبب انعدام الأمن.

٣٥ - وتفيد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نزيريكوري، بغينيا بأنه تم منذ ١٤ أيلول/سبتمبر تقديم المعونة الغذائية وغيرها من المساعدات لما يزيد عن ٠٠٠ ٤٥ من اللاجئين الواصلين حديثا. ومن المتوقع أن يستمر هذا العدد في الازدياد مع استمرار القتال في مقاطعة بونغ. وفي تابو، بكوت ديفوار، تفيد المفوضية أيضا بأنه قد تم تسجيل أكثر من ٠٠٠ ٣٠ لاجئ جديد في الفترة ذاتها.

٣٦ - وبسبب انعدام الأمن، ظلت منظمات الإغاثة الدولية والمحلية المتمركزة في ليبريا غير قادرة على التصدي للمأساة المتزايدة داخل البلد وكان لذلك عواقب وخيمة على المعوزين. فمثلا قبل اندلاع القتال، كان برنامج الأغذية العالمي يقدم حوالي ٠٠٠ ٤ طن متري من الأغذية كل شهر لحوالي ٠٠٠ ٤٢٠ من الليبريين الذين يتعرضون للمعاناة في مقاطعات نيمبا ومارغيبي وبونغ. وكانت هذه الموارد موزعة بين وكالات الأغاثة الخمس. ووصل انعدام الأمن الآن الى مستويات يستحيل معها نقل امدادات الإغاثة، بما في ذلك النقل عبر الحدود من كوت ديفوار، مما حال دون وصول المساعدة الى الآلاف ممن يعتمدون عليها في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٣٧ - وقد توقفت بسبب القتال كثير من مشاريع الإغاثة الطارئة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال المياه، والمرافق الصحية، واسداء المشورة للأطفال الذين يعانون من صدمات، وتحصين الأطفال. وفي مقاطعة بونغ، فقدت اليونيسيف خلال الأسابيع القليلة الماضية أدوية وامدادات قيمتها حوالي ١ مليون دولار بسبب نهب مخازنها. وليس لدى المنظمات غير الحكومية المحلية التي لا تزال موجودة في المنطقة امدادات يمكن توزيعها. وبالاضافة الى ذلك، تم التخلي عن مشاريع مياه، ومدارس، ومراكز صحية، ومشاريع مستشفيات ومرافق صحية.

٣٨ - وقد تم سلب ونهب مستشفى فيبي، وهي مؤسسة الرعاية الصحية الثانوية الرئيسية التي تخدم مقاطعة بونغ. ونتيجة للقتال في غبارنغا، احتمى حوالي ٠٠٠ ٣٠ من السكان بجوار المستشفى. وخلال الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر، هاجم المقاتلون وقتلوا بعض عمال المستشفى، والمشردين الداخليين. وهرب الناجون الى الأحراش، ولم ترد منذ ذلك الوقت تقارير رسمية عن حالتهم العامة. وتسعى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا للحصول على موافقة غينيا وكوت ديفوار على ارسال بعثات تقييم الى حدودهما حيث توجد أغلبية اللاجئين في الوقت الراهن. وستضم البعثة أفرادا من الأمم المتحدة ومجموعة المنظمات غير الحكومية. وستيسر المعلومات التي يتم جمعها اتخاذ القرارات وتحسين استراتيجيات المساعدة الطارئة التي يضطلع بها بعد وقف الأعمال العدائية.

٣٩ - ومنذ بداية الأعمال العدائية المتجددة، فقدت وكالات الإغاثة الإنسانية، ومنظومة الأمم المتحدة، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أكثر من ٨٠ سيارة جيب وشاحنة، وعشرات الآلاف من غالونات الوقود، ومئات الأطنان من الأرز، والبقول، وغير ذلك من مواد الإغاثة، ومعدات الاتصالات، ولوازم ومواد قيمتها عدة ملايين من الدولارات. وتهدف عملية نهب لوازم النقل والاتصالات الى إعادة تموين وتزويد المقاتلين لمواصلة الهجوم الذي تشنه فصائلهم. وقد توقفت تقريبا جميع عمليات الإغاثة الدولية إلا في بوكانان ومنروفيا. ويقوم الموظفون الوطنيون في وكالات الإغاثة بتوزيع المساعدة الإنسانية القليلة المتبقية.

٤٠ - ويقدر أن حوالي نصف الموظفين الدوليين في منظمات الإغاثة قد غادروا ليبريا، والسبب المباشر لذلك هو الصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها والظروف التي يتعذر معها توزيع المساعدة الإنسانية. وأخذ بعض الموظفين يؤدون مهامهم من وراء الحدود في كوت ديفوار وغينيا دعما للجهود المستمرة الرامية الى مساعدة أعداد اللاجئين المتزايدة غير أن ذلك لا يعدو كونه تهدئة مؤقتة للأزمة لأن المخزونات التي لم تنهب قد قلت بصورة خطيرة. ولا تبدو في المستقبل القريب امكانية لإعادة التزويد بالأغذية والمساعدات الأخرى، نظرا للظروف الخطيرة الحالية ولزيادة أعداد الأشخاص الذين يعانون. وذهبت أدراج الرياح النداءات العامة الموجهة للفصائل والداعية الى إنشاء مناطق هدوء ووقف القتال هباء، شأنها في ذلك شأن الدعوة الى احترام حرمة مرافق مثل المستشفيات والمراكز الصحية.

خامسا - الجوانب المالية

٤١ - أذنت الجمعية العامة في قراريها ٢٤٧/٤٨ ألف و ٢٤٧/٤٨ باء المؤرخين ٥ نيسان/أبريل و ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، على التوالي، للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ اجماليه ٢٣ مليون دولار لفترة الولاية التي تنتهي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، من أجل تشغيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وعليه، اذا قرر مجلس الأمن تمديد الولاية الحالية للبعثة الى ما بعد ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بعدد أفراد أقل كما أشير الى ذلك في الفقرة ٣٣ أعلاه، فسأطلب من الجمعية العامة في دورتها الحالية وضع الترتيبات المالية المناسبة لتمديد البعثة.

٤٢ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بلغت المساهمات المقررة غير المسددة، للحساب الخاص للبعثة منذ إنشائها ٥,٨ مليون دولار. ومن أجل توفير التدفق النقدي اللازم للبعثة تم اقتراض ما مجموعه ٢ مليون دولار من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم. وما زال هذا القرض غير مسدد. أما المساهمات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلم في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ فقد بلغ مجموعها ٤١٦ ١ مليون دولار.

٤٣ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني من أجل تنفيذ اتفاق كوتونو بشأن ليبريا، بلغت التبرعات التي تم استلامها حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ما مجموعه ١٧,٨ مليون دولار، أذن بأن يصرف منها ما مجموعه ١٤,٥ مليون دولار.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٤٤ - تركت تطورات الشهر الماضي السياسية والعسكرية والإنسانية ليبريا في حالة ميؤوس منها. ويتطلب السلم والاستقرار في البلد على المدى الطويل مصالحة حقيقية بين جميع عناصر المجتمع. وأن الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، والفصائل الليبرية، والشعب الليبري في حاجة الى التركيز على الاعتدال السياسي لوقف تدهور البلد والى مزيد من الفوضى. وفي هذا الصدد، أنا أؤيد مبادرات الرئيس رولنغز وقرارات المؤتمر الوطني الليبري الرامية لتعزيز سلطة الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية في تنظيم ادارة البلد. وأنا أدعو الحكومة الانتقالية الى القيام بدور أنشط في تيسير تحقيق المصالحة الوطنية، وأحث جميع الليبريين على اتخاذ خطوات محددة لتحقيق هذه الغاية. ويجب على الحكومة الانتقالية، والفصائل، والمجموعات الأخرى ذات المصالح أن تتذكر أن المدنيين، لا سيما هؤلاء الذين يعيشون خارج المراكز السكانية الرئيسية، هم أكثر الفئات المعرضة للمعاناة الناجمة عن هذا النزاع.

٤٥ - ومن الواضح أن عملية السلام قد تعطلت. وفي مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في أبوجا يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس، أوضح الرئيس رولينغز أنه سيضطر، ما لم يتحقق تقدم بحلول نهاية السنة، الى أن ينظر في سحب القوات الغانية من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وذكرت التقارير أن نيجيريا خفضت وجودها في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بينما أوضحت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة أنهما ربما تقومان بسحب جنودهما من العملية. وينبغي التأكيد على أن الاحباط الذي تحس به البلدان المساهمة بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ناجم عن الافتقار الى الموارد المالية اللازمة لمواصلة العملية وعن عدم تحقيق تقدم في العملية السلمية يبرر تضحياتها. وسوف تكون لسحب فريق المراقبين العسكريين أو تخفيض حجمه تخفيضا كبيرا في الوقت الذي ينهار فيه بصورة متزايدة القانون والنظام في البلد آثار خطيرة على كل من ليبريا والمنطقة دون الاقليمية.

٤٦ - وتشير التقارير الآتية من جميع الجهات الى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكرى لهذا النزاع، ومما لا شك فيه أن قدرة الفصائل على مواصلة الحرب ترجع الى الإمدادات المستمرة من الأسلحة والذخائر التي تحصل عليها. ويجب أن يتوقف ذلك. وأنا واثق من أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستواصل مساعيها الحميدة من أجل ضمان منع الفصائل من تلقي أي شكل من أشكال الدعم، حتى يتسنى وقف القتال بسرعة. وعلى نحو ما ذكّر به مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا الدول الأعضاء يجب تنفيذ حظر الأسلحة تنفيذا صارما. وينبغي أن توضع في الاعتبار أن استمرار القتال في ليبريا سيؤثر بدون شك على استقرار المنطقة دون الاقليمية برمتها.

٤٧ - ونظرا للحاجة الى التشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عما تنوي أن تفعله بخصوص فريق المراقبين العسكريين التابع لها ومن أجل دعم المبادرات الأخيرة التي قام بها رئيسها وهو الرئيس الغاني جيري رولينغز، قررت أن أرسل بعثة رفيعة المستوى للتشاور معه حول أدوار ومسؤوليات كل من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، مع مراعاة التطورات الأخيرة. وسوف يستهدف هذا الاستعراض تحديد أفضل طريقة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدته لليبريا من أجل وقف القتال. وعليه أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة شهرين لإعطاء مهلة للبعثة الرفيعة المستوى كي تضطلع بعملها وتقدم اليّ النتائج التي تخصص اليها. وبعد النظر فيما تتوصل اليه من نتائج سيكون بمقدوري أن أقدم التوصيات الملائمة الى المجلس بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة مستقبلا في ليبريا.

٤٨ - والسعي وراء السلم لا يمكن أن ينجح إلا اذا برهن الليبريون على أنهم مستعدون لمصالحة وطنية حقيقية قائمة على الاحترام المتبادل والاعتدال. بيد أنه في الوقت الذي تقع فيه المسؤولية عن السلم في ليبريا على عاتق الليبريين أنفسهم بصفة رئيسية، فإن عدم قيام المجتمع الدولي بتقديم دعم مادي كاف للجهود الاقليمية المبذولة عن طريق فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد زاد من صعوبة مساعدة الليبريين في دفع عملية السلام قدما.

٤٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص ولرئيس المراقبين العسكريين، ولجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وأود أيضا أن أعرب عن اعجابي بصفة خاصة لمن اعتقل من المراقبين؛ فقد أثبتوا بسلوكهم الجدير بالثناء في ظل ظروف صعبة للغاية التزامهم بالسلم في ليبريا. وأود أيضا أن أشكر حكومة كوت ديفوار على مساعدتها في تأمين الافراج عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحتجزين.

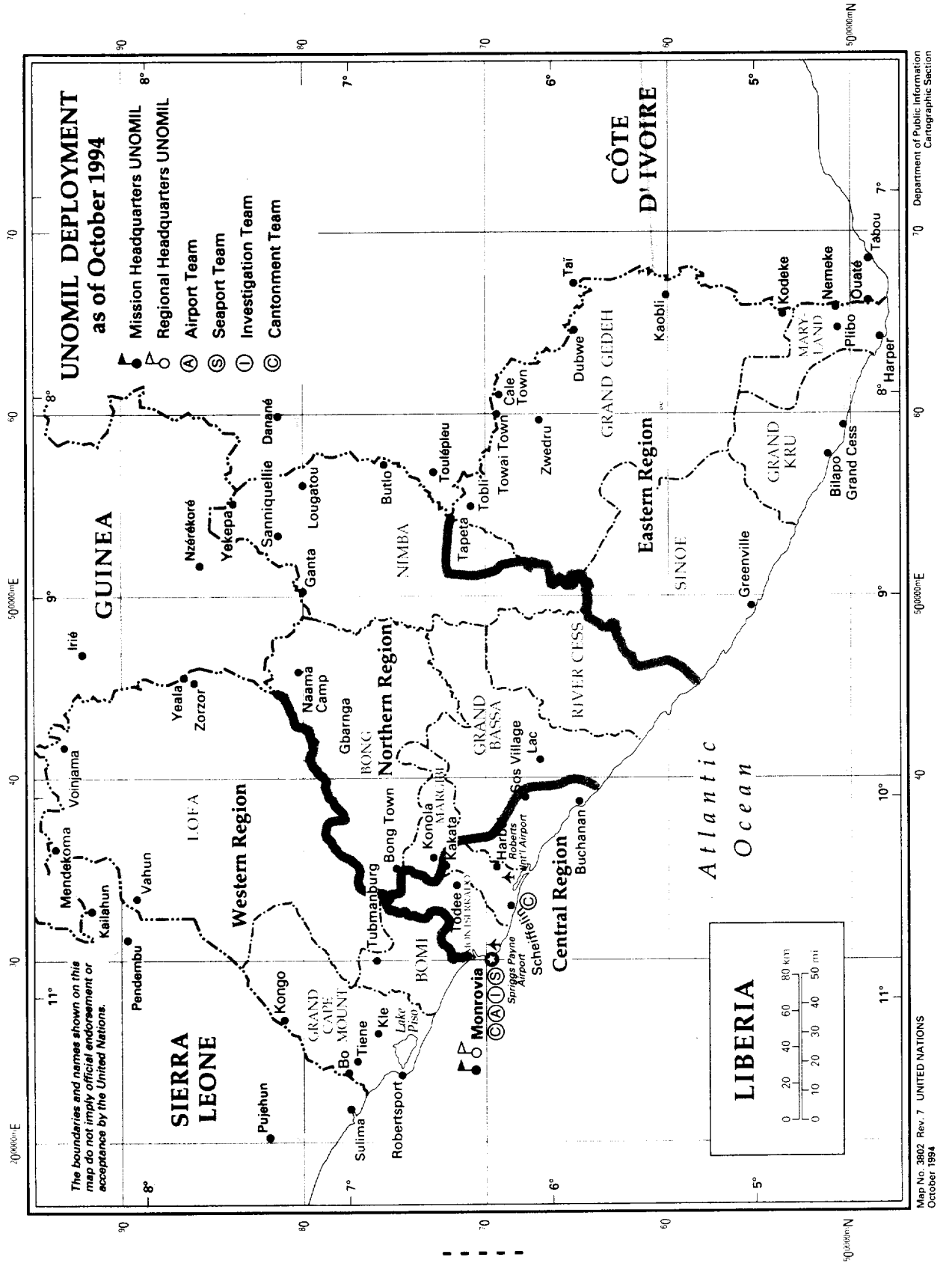
UNOMIL DEPLOYMENT
as of October 1994
Mission Headquarters UNOMIL
Regional Headquarters UNOMIL
Airport Team
Seaport Team
Investigation Team
Cantonment Team
GUINEA
SIERRA LEONE
LIBERIA
CÔTE D' IVOIRE
Western Region
Northern Region
Central Region
Eastern Region
Monrovia
Buchanan
Greenville
Harper
Zwedru
Kakata
Bong Town
Voinjama
Kailahun
Pendembu
Kenema
Kono
Kambia
Port Loko
Makeni
Bo
Kenema
Tiene
Kle
Lake Piso
Robertsport
Sulima
Pujehun
Kongo
Vahun
Mendekoma
Tubmanburg
Todee
Scheffle
Spriggs Payne Airport
Roberts Int'l Airport
Gds Village
Lac
Harb
Konola
Naama Camp
Gbarnga
Yeala
Zorzor
Irié
Yekepa
Nzérékoré
Sanniquellie
Ganta
Lougatou
Danané
Butlo
Toulépleu
Tapeta
Toblí
Towai Town
Cale Town
Dubwe
Taï
Kaobli
Kodeke
Nemeke
Plibo
Ouaté
Tabou
Bilapo
Grand Cess
LOFA
GRAND CAPE MOUNT
BOMI
GRAND BASSA
RIVER CESS
NIMBA
BONG
SINOE
GRAND GEDEH
MARYLAND
GRAND KRU
Atlantic Ocean
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3802 Rev. 7 UNITED NATIONS
October 1994
Department of Public Information
Cartographic Section